



الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الخامسة للبنك عام ٢٠١٠م

المرفقات: ٠١

قرار الهيئة الشرعية رقم (٥٩١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها السابع والعشرين بعد الأربعمئة، المنعقد يوم الاثنين ٣٠/٤/١٤٣٢هـ الموافق ٤/٠٤/٢٠١١م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطّلت على مسودة "بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الخامسة للبنك عام ٢٠١٠م" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية الخامسة

لبنك البلاد

المنعقدة يوم الاثنين ٣٠/٤/١٤٣٢هـ الموافق ٤/٤/٢٠١١م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد الاستثمارية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٠م الموافق ٢٥/١/١٤٣٢هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات، كما اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وحيث إن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إصدار القرارات والتأكد من سلامة التنفيذ فإن الهيئة بعد الدراسة والنظر توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد في العام ٢٠١٠م خمسة اجتماعات ناقشت فيها العديد من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك، كما اجتمعت اللجنة التحضيرية للهيئة الشرعية أربعة عشر اجتماعاً، وقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية التزام البنك في معاملاته -من حيث الجملة- بقرارات الهيئة الشرعية، إلا أن هناك بعض الملحوظات الشرعية تم تصحيح معظمها بناء على قرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها والباقي ما زال النظر فيه جارياً، وهذه الملحوظات لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة، وتقع مسؤولية التنفيذ على إدارة البنك.

ثانياً: الزكاة:

توصلت الهيئة الشرعية بعد دراستها لموضوع الزكاة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعاً عن العام ٢٠١٠م، هو ست عشرة هللة ونصف الهللة عن كل سهم، علماً بأنه لم يتم الربط النهائي من قبل مصلحة الزكاة، والبنك قد خصص في قوائمه المالية ما يعادل هللة واحدة زكاة عن كل سهم بناء على تقدير المستشار الزكوي، وأما المتبقي وهو خمس عشرة هللة ونصف الهللة فيمكن أن ينتظر المساهم فيها حتى الربط النهائي من مصلحة الزكاة.

ثالثاً: التطهير:

قام البنك استجابة لقرارات الهيئة الشرعية، بالتخلص من مبالغ التطهير حسب قرارات الهيئة الشرعية، وقد تم صرفها إلى الجمعيات الخيرية.

والهيئة الشرعية تشكر القائمين على البنك لالتزامهم بقرارات الهيئة وتوجيهاتها، وتسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، وأن يبارك في الجهود، ويجعلنا متعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.